الشرعية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في دول المغرب العربي.

Political legitimacy And its impact on political stability In the countries of the Maghreb.

*الأستاذ: عويبر عيسى-أستاذ مساعد قسم-أ-
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2-الجزائر.
a.aouiber@univ-setif2.dz

تاريخ الإرسال: 2021/04/06	تاريخ القبول: 2021/08/24	تاريخ النشر: 2022/01/25

ملخص :

تسعى الدراسة إلى تتبع تطور موضوع الشرعية السياسية للأنظمة السياسية المغاربية في كل من الجزائر والمغرب وتونس، وكيف أثرت مصادر شرعياتها المختلفة على الاستقرار السياسي واستمرار هذه النظم، مع التركيز على مقارنة تطور أنظمة هذه الدول واستكشاف القواعد المشتركة وأوجه الاختلاف بينهم، وكيف واجهت مشكلات وصعوبات في سبيل استمرارها واستقرارها بتنويع مصادر شرعيتها السياسية، وكانت أصعب مشكلة واجهتها الأنظمة السياسية المغاربية بسبب تآكل مصادر شرعياتها التقليدية هي انتشار حركة الاحتجاج الشعبي التي اجتاحت كل المنطقة انطلاقا من تونس.

وللإجابة على هذه المشكلة افترضت الدراسة ثلاث فرضيات تتمركز حول تزايد لجوء الأنظمة السياسية المغاربية لتنويع استخدام مصادر مختلفة للشرعية السياسية كلما تآكلت المصادر التقليدية من أجل الحفاظ على استمرارها واستقرارها، ولاختبار هذه المشكلة البحثية استعانت الدراسة بعدد من المناهج والإقترابات النظرية المساعدة للوصول إلى نتائج علمية. وتوصلت الدراسة في الأخير إلى أن أغلب مصادر الشرعية المستخدمة من طرف النظم السياسية المغاربية فشلت في الحفاظ على استقرارها، باستثناء مصدر شرعية الانتقال الديمقراطي الذي حقق نجاحا نسبيا في تونس ويحتاج إلى ترسيخ أكثر.

***المؤلف المرسل: عويبر عيسى.**

الكلمات المفتاحية:

الشرعية السياسية – الاستقرار السياسي- النظام السياسي – دول المغرب العربي.

Abstract:

The study seeks to track the evolution of the issue of the political legitimacy of the Maghreb political systems in Algeria, Morocco and Tunisia, and how their various sources of legitimacy have influenced political stability and the persistence of these regimes, with a focus on comparing the evolution of their regimes and exploring common rules and differences, and how they have experienced problems and difficulties in sustaining and stabilizing them by diversifying their sources of political legitimacy.

In order to answer this problematic, the study assumed three hypotheses centered on the increasing resort of the Maghreb political systems to diversify the use of different sources of political legitimacy whenever traditional sources are eroded in order to maintain their continuity and stability, and to test this problematic, the study used a number of approaches and theoretical approaches that help to reach scientific results. Finally, the study concluded that most of the sources of legitimacy used by the Maghreb political regimes have failed to maintain their stability, Except for the legitimacy of the democratic transition, which has been relatively successful in Tunisia and needs to be further consolidated.

Key words : Political legitimacy. political stability .the political system .Arab Maghreb countries.

مقدمة:

تسعى الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي إلى الحفاظ على استقرارها السياسي خاصة خلال فترة الحراك الشعبي التي مرت بها منذ نهاية 2010 الى غاية 2020م من خلال مدخل تعظيم مكاسب شرعيتها السياسية وتنويع مصادر تحظى بالقبول والرضا لدى المحكومين.

فمصادر الشرعية المستخدمة لدى النظم السياسية المغاربية تتنوع بشكل متداخل وأحيانا متعارض، فنجد منها ما يقوم على الشرعية الثورية ويسندها بالشرعية التقليدية مثل النظامين الجزائري والتونسي (حالة تونس خاصة قبل ثورتها الشعبية في نهاية2010)، ومنها من يعتمد على الشرعية الدينية فيما يسندها بالشرعية الدستورية كالنظام السياسي المغربي، وهذا التداخل في المصادر يعبر عن أزمات في التكوين السياسي والايديولوجي، واستعصاء مشكلة الشرعية عن ايجاد الحل لها.

وتبقى السمة الغالبة للأنظمة السياسية المغاربية منذ استقلال دولها هو التراجع في شرعياتها وتآكل مصادرها تبعا للظروف المحلية والدولية، وافتقارها لمقومات تعزيز أنماط الشرعيات الدعائمية والاسنادية لها، أدى بها ذلك الى تراجع مستوى الاقناع والرضا لدى المواطنين واتساع الفجوة بين السلطة والمجتمع، ونتج عن هذا الوضع تفجر الاحتجاجات والمظاهرات والاضطرابات في كافة دول المغرب العربي. مما دفع هذه الانظمة للبحث عن دعائم جديدة للاستقرار السياسي الكاف لبقاء انظمتها واستمرارها من خلال تجديد مضامين مصادر شرعيتها السياسية وتنوعيها وتحديثها.

المشكلة البحثية: فالبحث في شرعية النظم السياسية في دول المغرب العربي وتأثيرها على استقرارها انما هو بحث في ظاهرة القوة بين السلطة والمجتمع، وايهما تكون له القوة الكافية في تحديد مستوى الشرعية السياسية، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة المشكلة البحثية للدراسة بالشكل التالي:

- كيف اثرت الشرعية السياسية على استقرار النظم السياسية في دول المغرب العربي؟

الأسئلة الفرعية: ومن أجل تحديد العلاقة بين متغيري موضوع الدراسة أكثر نقوم بتفكيك المشكلة البحثية الى أسئلة فرعية كالتالي:

1/ ما هي علاقة مفهوم الشرعية السياسية بمفهوم الاستقرار السياسي؟

2/ ما هو واقع شرعيات النظم السياسية المغاربية؟

3/ ماهي طبيعة ومصادر الشرعية السياسية الحديثة التي اعتمدتها النظم السياسية في دول المغرب العربي لتحقيق الاستقرار السياسي بعد الحراك الشعبي2011؟

فرضيات الدراسة: في محاولة للإجابة على الأسئلة السابقة تعتمد الدراسة الفرضيات التالية:

1/ كلما زادت شرعية النظام السياسي زاد استقراره أكثر.

2/تآكل الدوافع الداخلية للرضا والقبول الشعبي بسلطة النظم السياسية يدعم التصادم بينهما ويضعف حالة الاستقرار السياسي.

3/ التعدد في مصادر الشرعية السياسية يوفر للنظام السياسي مرونة اكثر على التكيف والاستقرار.

المناهج والإقترابات المستخدمة: استخدمت الدراسة عدد من المناهج والإقترابات التي تستوعب تحليل الموضوع وتقدم الادوات الكافية في التحليل السياسي والاجتماعي لموضوع الدراسة، كمنهج دراسة الحالة والمنهج المقارن.

أما الإقترابات فقد تم استخدام كل من الإقترابات التالية: اقتراب علاقة المجتمع بالدولة، والمقترب الوظيفي التنظيمي، والمقترب النسقي(النظمي).

حدود الدراسة:

في هذه الدراسة سوف ينصب الاهتمام على دراسة الدول الثلاث الرئيسية الأعضاء في اتحاد المغرب العربي وهي من الشرق إلى الغرب تونس، الجزائر، المغرب الأقصى، مع الإشارة من حين الى آخر الى بقية الدول المغاربية الأخرى.

أما ما يتعلق بالإطار الزمني فتركز الدراسة على مصادر شرعية هذه الدول بعد فترة الاستقلال التي تبدأ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، مع الاشارة الى الفترة الاستعمارية لما لها من أثر على نشأة وتشكل نظم دول المغرب العربي.

المحور الأول: الإطار المفهومي والنظري للدراسة.

يعتبر الإطار المفهومي والنظري المنظار والبوصلة التي تحدد زاوية النظر والاقتراب من معالجة الظاهرة السياسية، لذا تعمل الدراسة على اختيار مفاهيمها وضبطهم بشكل دقيق كما يلي:

أولا/ اشكالية مفهوم الشرعية السياسية:

ينحدر مفهوم الشرعية السياسية من حقول معرفية متميزة عن حقل العلوم السياسية، كالفلسفة والقانون وعلم الاجتماع، مما جعل هذا المفهوم يتسم بتعقيده النظري واختلاطه بمفاهيم أخرى[1].وهذا التعقيد الذي يكتنف مفهوم الشرعية هو الذي ادى الى غياب الحدود الفاصلة بينه وبين المفاهيم المشابهة كمفهوم المشروعية والشرعنة، بالإضافة الى الطابع المعياري الذي يصبغ المفهوم.

01/ تحديد وضبط المفهوم:

تتعدد تعريفات الشرعية (La légitimé) الا انه يكاد يكون هناك شبه اتفاق بين الباحثين على ان الشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه الحكم وقاعدته، ومضمونه هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في ان يحكم وان يمارس السلطة[2].

ونظرا لتعدد التعريفات كما ذكرنا سابقا فإننا سنتعرض لأهمها وخاصة ما هو متعلق بطبيعة موضوع الدراسة، حيث يذهب ماكس فيبر Max Weber" الى اعتبار "النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر معه مواطنوه ان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة"[3].وهي بذلك تعبر عن تطابق السلطة مع قيم وتنظيمات المجتمع، وتؤسس لعلاقة الخضوع والرضا بالحكم، لأن مصطلح الشرعية حسبب يردو"G.Burdeau"يعني تأسيس السلطة عن طريق تبرير الخضوع لها[4].

والملاحظ من خلال هذه التعاريف أنه لا يوجد هناك تعريف جامع مانع، وبالتالي نلتجأ الى استخلاص تعريف اجرائي.

02/ التعريف الاجرائي للشرعية السياسية:

من خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص العناصر الأساسية للمفهوم وهي:

- الشرعية تعبر عن حالة اقناع وتوافق بين الحكام والمحكومين.
- الشرعية هي اساس الاستقرار السياسي لنظام الحكم.
- الشرعية ليست مرتبطة بالانتخابات فقط ولا بأداء النظام وفعاليته بل بكليهما.
- اكتساب الشرعية عملية مستمرة وليست حالة محددة.

ومن خلال العناصر السابقة يمكن إعطاء التعريف التالي: الشرعية السياسية هي مجموع العمليات السياسية المتعلقة بالانتخابات وأداء النظام السياسي وفعاليته، ترتكز على الاقناع والرضا والتوافق القيمي بين الحاكم والمحكومين من أجل ترسيخ استقرار الحكم واستمراره.

03/ علاقة مفهوم الشرعية السياسية بمفهوم المشروعية:

فالمشروعية « legality "تقاس بمدى التزام السلطة السياسية بالنظام القانوني للدولة، اي سيادة القانون، وخضوع كافة سلطات الدولة للقانون، والالتزام بأهداف وقيم والمبادئ العليا للمجتمع(ايديولوجية المجتمع)،التي على الحاكم والمحكومين احترامها والالتزام بها وفقا للنصوص القانونية[5].

ويمكن حصر أهم الفروقات بين المفهومين من خلال العناصر التالية:

- المشروعية هي فكرة قانونية للحكم اما الشرعية فهي فكرة سياسية للحكم.
- المشروعية هي التطابق مع القانون أما الشرعية فهي تطابق مع القيم العليا للمجتمع.
- المشروعية تقوم على الخضوع أما الشرعية فتقوم على اساس الرضا والقبول والقناعة.
- ان تكون السلطة مشروعة فهي من مصلحة الحاكم أما أن تكون السلطة شرعية فهي من مصلحة المحكوم.

ويمكن اعتبار أن الشرعية السياسية لها وجهان لا ينفكان: وجه قانوني وهو المشروعية المتمثلة في **سيادة القانون**، ووجه سياسي مرتبط **بسيادة الشعب**.

04/ علاقة مفهوم الشرعية السياسية بمفهوم الشرعنة:

ستستخدم الدراسة بالإضافة الى المفاهيم السابقة مفهوم الشرعنة السياسية وبالتالي يجب توضيح دلالته، فقد عرفه الأستاذ "J.Logre" بأنه «مجموع الإجراءات التي تجعل من وجود سلطة قهرية وجودا مرغوبا فيه، أي تجعل الآخرين يدركونها كضرورة اجتماعية، فالشرعية لا تتحقق وجوديا إلا عبر الشرعنة التي تعد كمدخل أساسي لها، و تعد سابقة وجوديا عن الشرعية، إذ لا يمكن للحكم أن يكون شرعيا إلا إذا أمتلك وسائل الشرعنة"[6].

ورغم هذه الميزات المنهجية والنظرية التي حاول أنصار مفهوم الشرعنة أن يبرروا بها استخدامه الا أن المفهوم مزال غامضا كذلك وقليل التوظيف في أدبيات العلوم السياسية.

05/ الفرق بين شرعية الدولة وشرعية النظام السياسي:

باعتبار أن السلطة ليست هي نفسها الدولة فهناك بينهما فروقات واضحة، وبالتالي تبعا لذلك فهناك فروقات بين شرعية الدولة وشرعية السلطة يمكن إيجازها فيما يلي:

- شرعية الدولة توفر الشعور بالانتماء للجماعة، أما شرعية النظام السياسي فتعبر عن قدرة المؤسسات الحكومية على الاستجابة للمطالب المجتمعية وتحقيق وظائفه.
- شرعية الدولة تعزز بشرعية النظام السياسي، وتتأذى في حالة فقدان النظام لشرعيته.
- القاعدة هي أن شرعية النظام السياسي من شرعية الدولة.
- والاستثناء أنه يمكن أن يتمتع نظام بشرعية في دولة لم تستكمل شرعيتها.

- الدولة تعبر عن مصالح الجميع بعكس النظام السياسي، وبالتالي فتغيير الدولة لا يتم إلا بتوافق وإجماع المجتمع، أما النظام السياسي فتغييره لا يتم إلا بأغلبية المجتمع وليس إجماعه.

06/ أنواع الشرعية السياسية:

من خلال ما سبق يمكن استنتاج عدد من أنواع الشرعية السياسية:

أ/الشرعية الثورية: الشرعية الثورية تستمد مصدرها من أهدافها وليس من إرادة الشعب واختياراته "فهذه الشرعية تبيح للثورة اللجوء الى إجراءات استثنائية، لتحول مبادئها وبرامجها الى قوانين ونظم ولا تستحق هذه الأخيرة صفة الشرعية إلا إذا كانت لصالح الأغلبية المطلقة"[7].

ب/الشرعية الدستورية: هي عملية متغيرة ومستمرة تتطور وفقا للاستجابة لمدخلات كل مرحلة حتى تنال تلك القواعد القانونية الجديدة الرضا والقبول والدعم من طرف المحكومين.

ج/الشرعية الشعبية: تحتاج المؤسسات السياسية مشاركة فعالة من قبل المجتمع، لتقوم بدورها في التنظيم والقيادة، وتنال الرضا والقبول والخضوع لأوامرها، وتستخدم لهذا الغرض توظيف مجموعة من المصادر كالدين.."[8].

ثانيا/ تعريف الاستقرار السياسي:

يعتبر مفهوم الاستقرار السياسي من المفاهيم الصعبة نظرا لتداخل العديد من متغيرات المفهوم:

01/ الاستقرار لغة: من قرّ [قرراً وقروراً وقْراً وتقرراً وتقِرة]، قرّ في المكان: أقام فيه و سكن على الأمر: ثبت[9]، وقد ورد لفظ الاستقرار بمعنى السكون والثبوت في القرآن الكريم في أكثر من موضع، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾[10].

02/ مفهوم الاستقرار السياسي:

فالاستقرار السياسي هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، يتطلب خطوات سياسية حقيقة تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير، فقوة الدول واستقرارها اليوم تقاس بمستوى الرضا الشعبي، وبمستوى الثقة، وبمستوى الحياة السياسية الداخلية، التي تفسح المجال لكل الطاقات والكفاءات للمشاركة في الحياة العامة.[11]

ثالثا /علاقة الشرعية السياسية بالاستقرار السياسي:

تربط مختلف الدراسات والابحاث العلمية موضوع الشرعية بعامل الاستقرار السياسي[12]،فان أساس الاستقرار السياسي وقاعدته هو شرعية النظام السياسي، و مصدر هذه الشرعية هو القبول الارادي والرضا الطوعي. فالشرعية السياسية من المحددات الأكثر أهمية للاستقرار السياسي[13].حيث يذهب ماكس فيبر (Max Weber) الى الربط المباشر بين الشرعية والاستقرار السياسي لنظام الحكم لفترة طويلة، وهي تمنحه القدرة على إدارة الصراع بالشكل المطلوب حيث يقول "بدون الشرعية فإن أي حكم يصعب عليه أن يملك القدرة على "إدارة الصراع" بالدرجة اللازمة لأي حكم مستقر لفترة طويلة"[14]. ويذهب في نفس الاتجاه الاستاذ عبد الباقي هرماسي في تعريفه لمفهوم الشرعية السياسية وربطها بالاستقرار السياسي بأنها " عقد بين الرعية والسائس يستوجب هذا العقد لتحقيق الاستقرار شيئا من التنازل من قبل الطرفيين[15].وأما "صمويل هنتنجتون" فيرى بأن كل نمو سياسي هدفه الاستقرار، وهذا لا يتأتى إلا من خلال العمل على مأسسة المنظمات والإجراءات السياسية[16].

وكلما تمتع شاغلي السلطة بالشرعية السياسية سهل لهم استخدام أدوات الإخضاع والقوانين الضابطة لحركة المجتمع والتفاعلات بين أفراده وتسمح لهم حتى باستخدام الأدوات الإكراهية المشروعة، وفي هذا الإطار يشير دولف شتيرنبرجر "SternbergerDolf " إلي أن الشرعية تكفل لنظام الحكم تحقيق السيطرة علي المجتمع ومن ثم تحقيق الاستقرار. وهو ما يؤكد عليه "سيمور مارتن ليبستW.Lipest" بأن الاستقرار يرتبط بوجود قناعة شعبية بأن المؤسسات والقوانين السائدة هي الأكثر ملائمة للمجتمع وأن الخضوع لتلك القوانين كفيل بتحقيق المصالح العامة وحماية المجتمع من التهديدات[17].

لكن يجب ضبط مضمون السيطرة الذي يكفل الاستقرار بضمانات عدم نزوع المؤسسات الضابطة للتفاعلات المجتمعية نحو السلطوية وقمع الحريات العامة وتهميش الأقليات واضطهادها، مما يؤدي الى تآكل شرعيتها وفقدانها للاستقرار السياسي.

فقد اهتم ألموند بالمتطلبات الوظيفية التي تساهم في بقاء النظام واستقراره واستمراره وقدرته على إدارة التوتر في المجتمع، وتزويده بالموارد اللازمة لحاجاته المادية، وقد ربط ألموند بين فاعلية أداء النظام السياسي واستقراره[18].

إن أداء وظائف النظام يعد مسألة جوهرية لاستقرار النظام السياسي، وإن الاحساس بالحرمان الذي يمثل مصدر لإحباط وعدم الرضا والغضب من شأنها أن تشكل فرصا

للعنف الاجتماعي، كما أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إن وجدت ما يبرره، وأنه يمكن أن يقود إلى النجاح، وكذلك إذا اعتقد الناس بعدم شرعية الحكومة، ولم يجدوا طريقا سلميا للتغيير، وتقع المسؤولية على الحكومة التي لم تحقق أساليب سلمية بديلة عن العنف من أجل التغيير[19].

المحور الثاني / المحددات المشتركة لدول المغرب العربي:

قبل ان تناقش الدراسة موضوع الشرعية السياسية للأنظمة السياسية المغاربية يجب استعراض القواسم المشتركة التي تميز دولها، فهي تنتمي جميعا لدول العالم الثالث اقتصاديا، والعالم العربي عرقيا، واثنيات قليلة، والعالم الاسلامي حضاريا، مما يعني ان دول المغرب العربي تعبر عن كتلة جغرافية واحدة وهوية حضارية متجانسة ومقومات اقتصادية واجتماعية متكاملة واحيانا متجانسة، نتعرض لها في النقاط التالية.

أولا/حدود مصطلح "المغرب العربي"* طبيعيا وحضاريا:

تكتسي دول المغرب العربي مميزات ومقومات طبيعية متجانسة ومتنوعة، فهي "متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية والسمات الطبيعية، متكافئ في الموارد ومنابع الرزق، متجانس العمران، ومتقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف"[20].

ومثلما هو للمقومات الطبيعة اثر في تشكيل هوية مميزة لدول المغرب العربي فانه كذلك للموروث التاريخي دور مهم في دعم وبناء هذه الوحدة، التي كانت عصية على الاستعمار الاوربي للمنطقة في محاولاته تفكيك هذه الوحدة وتجزئتها، وذلك لعدة اسباب:

- تراث دولتي مشترك[21].
- الاسلام والمذهب الفقهي واللغة المشتركة شكلا وحدة متماسكة ومميزة لسكان المنطقة.

كما تعرضت كل دول المغرب العربي لاستعمار أوربي إستيطاني، حيث احتلت فرنسا كل من الجزائر لمدة 132 سنة من 1830 الى 1962م،وتونس لمدة 75 سنة من 1881 الى 1956م،و احتلت فرنسا واسبانيا المغرب الاقصى لمدة 44 سنة بداية من 1912 الى غاية 1956م. وقد رافقت فكرة الوحدة والتنسيق مسار الكفاح الوطني من اجل الاستقلال في مواجهة السياسات الاستعمارية التي كانت تهدف الى تجزئة وتقسيم هذه الاقطار جغرافيا ولغويا وثقافيا واثارة الصراعات الداخلية.

ثانيا/ السمات المشتركة للعملية السياسية في دول المغرب العربي:

الأنظمة السياسية العربية (والأنظمة المغاربية جزء منها) تشترك في مجموعة من الخصائص والمميزات، فهناك عدم تكامل، وغياب واضح للرشادة في صنع القرار، وانتفاء القواعد المؤسسية المستقرة لتداول السلطة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار ويفتح المجال أمام تدخل العسكريين في الحكم، وعلى المستوى الاقتصادي تميزت بالتركيز على تصدير محصول واحد وهو النفط، وتخلف طرق الإنتاج، ونقص رؤوس الأموال المنتجة[22].ويمكن استخلاص اهم السمات المشتركة التي طبعت اشتغال الانظمة السياسية المغاربية منذ استقلال أوطانها بالشكل التالي:

01/سيادة المصادر التقليدية للشرعية على المصادر الحديثة في الانظمة السياسية المغاربية:

لازالت مصادر الشرعية للسلطة في دول المغرب العربي مصادر تقليدية تستند إلى العصبية والتاريخ والدين، وعدد من الأنماط والرموز، وهو الأمر الذي يجعل من إعادة بناء شرعية نظم الحكم القائمة في هذه الدول مطلب ضروري وحاجة ماسة، وذلك بالانتقال في العموم من الشرعية التقليدية إلى الشرعية الحديثة: الشرعية الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد، والاختيار الحر النزيه[23].

وتدعم أحيانا هذه الشرعيات التقليدية بشرعيات إسنادية أكثر حداثة تمثل في المجموع الشرعية الديمقراطية نذكر منها ما يلي[24]: شرعية المرجعية-شرعية العدالة-شرعية الانجاز والمصلحة-شرعية التعاقد الحر-شرعية السياسات والممارسات-شرعية المشاركة والتوزيع. - شرعية المراقبة والمحاسبة.

02/ غياب عمل المؤسسة وطغيان الشخصانية على صناعة القرار:

فالطابع الذي ميز العملية السياسية للنظم السياسية المغاربية هو غلبة الشخصانية في الحكم وتفرد الزعيم بأغلب الصلاحيات، وهذا ما نجده مجسدا من خلال دساتيرها، إضافة للموروث التاريخي والديني المساهم في ذلك. وبالتالي وجود أكثر من شرعية تعتمد عليها الأنظمة السياسية المغاربية في الحفاظ على استقرارها واستمرارها.

ففي الجزائر: ساد مبدأ وحدة السلطة السياسية، والجمع بين رئاسة الحزب والدولة والجيش واعتماد المركزية في اتخاذ القرارات السياسية، وربط الوظائف السامية للدولة بالانتماء السياسي للحزب. وإن نظرية الوحدة السياسية هذه كرستها مجموعة الدساتير 1963 ،1976، والمواثيق المرجعية لها المتمثلة في ميثاق 1964 وميثاق1986[25].

أما في تونس: فقد كرس الدستور اختصاصات مهمة وواسعة لشخص رئيس الجمهورية في ظل حكم الحبيب بورقيبة، لدرجة أنه أدخل مادة تتيح له الحكم مدى الحياة*، وقد صرح بورقيبة بأن النظام هو أنا"Je suis le système "[26]، وقد استمرت هذه الشخصنة في الحكم أكثر من ربع قرن الى غاية 1987 وهو تاريخ الانقلاب الابيض "الانقلاب الصحي" الذي قام به زين العابدين بن علي على بورقيبة.

وفي المغرب: فللملك مكانة مركزية في النظام السياسي وسلطات واسعة، مثل التصديق على المعاهدات، الأمر بتنفيذ القانون، رئاسة مجلس الوزراء، حل مجلس النواب وممارسة حق العفو[27].

03/ ضعف سلطة الأحزاب السياسية على الانظمة السياسية المغاربية:

عرفت دول المغرب العربي تجاذبا للظاهرة الحزبية، ففي حين سمح المغرب بحرية تشكيل الأحزاب منذ الاستقلال، اتجهت تونس إلى الحد من هذه الحرية عن طريق إصدار قانون بداية من الاستقلال إلى غاية الاعتراف بحق التأسيس في سنة 1988م، نجد الجزائر قد حظرت تكوين الأحزاب إلى غاية التغيير الدستوري سنة 1989 أين سمحت بميلاد تشكيلات سياسية مختلفة.

أما طريقة الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية فقد تم بطرق مختلفة وبمبادرة من القيادة السياسية، في تونس فرضته إقالة الرئيس " بورقيبة"، وفي الجزائر جاء نتيجة مظاهرات شعبية على إثر أحداث 1988م، أما في المغرب فقد تم بمحض قرار سياسي بحثا عن مزيد من الشرعية.

لكن ما يمكن ملاحظته اجمالا في الدول الثلاث هو تنامي حركات المعارضة السياسية بسبب تآكل الشرعية التاريخية للنظم السياسية الحاكمة، و تزايد الضغوط الخارجية دولية نجمت عن آليات التبعية السياسية و الاقتصادية للرأسمالية العالمية و التدخلات الأجنبية بمختلف صورها، كما يمكن رد تنامي تلك الحركات إلى غياب الإرادة المجتمعية و انفصال النخب الحاكمة عن قواعدها الشعبية و سطحية التنمية التي أفادت مجموعات دون الأخرى، هذا ما أدى بظهور سلسلة احتجاجات في الدول الثلاث و إن كانت متباينة في درجة القوة و العنف و في زمن بروزها[28].

04/ احتكار السلطة للفضاء السياسي في الدول المغاربية:

يعتبر فشل الدول المغاربية في تكوين فضاء سياسي حديث متميز، تكون الدولة فيه ذات شخصية سيادية مستقلة عن السلطة أو تمثيل نخبة أو طائفة أو أيديولوجية معينة،

يقع بقيامه الاستقلال لشخصية الدولة عن مجال المجتمع" فالدولة العربية عموما هي دولة النخبة وليست دولة المجتمع، لذا فهي منفصلة عنه ومرتبطة بالخارج، فهي دولة الخارج ضد الداخل"[29].

ويبدو أن الأحزاب السياسية المغاربية آثرت خدمة النخبة على حساب خدمة المجتمع، فهي أدوات أنشأتها الدولة وتعمل لصالح النظام السياسي، مثل ضم الأنصار إلى النظام، واستبعاد القوى المعارضة، تنقل المطالب من الأعلى إلى الأسفل دون العكس، وهذا نظرا لافتقارها إلى القوة العقائدية والتنظيمية والقاعدة الاجتماعية[30]. وهذا راجع لعدم استقلاليتها عن النظام السياسي من جهة، وكذا لعجزها على تعبئة الجماهير لغرض التغيير الاجتماعي. فهي تؤدي ادوار تخدم النظم السياسية والنخب الحاكمة وليس مجتمعاتها وبذلك تتعاظم أسباب أزمة شرعية النظم السياسية المغاربية.

05/عسكرة الحياة السياسية في دول المغرب العربي:

ظاهرة تدخل الجيوش في الحياة السياسية في دول المغرب العربي تعود جذوره الى طبيعة نشأة هذه الجيوش وأصولها وتطوراتها التاريخية، حيث كانت هي السابقة على نشأة دولها، وبالتالي فالعقيدة الأيدلوجية لقادة هذه الجيوش تعود لفترة الاستعمار والنضال من أجل تحقيق الاستقلال.

وبعد الاستقلال استمر تدخل الجيوش في الحياة السياسية بأشكال مختلفة كشيوع الانقلابات العسكرية إذ شهدت كل تلك الدول انقلابات عسكرية في فترات متعاقبة، الجزائر في عهد هواري بومدين 19 جوان 1965 ، في تونس وقع انقلاب سلمي مثلما وصف بقيادة زين العابدين بن علي عام 1987، لكن يبقى المغرب الأقصى هو البلد الوحيد الذي لم يشهد هذه الظاهرة.

المحور الثالث: واقع شرعيات النظم السياسية المغاربية.

يمكن ان تصنف الانظمة السياسية المغاربية وفقا لعدة معايير، من بينها "أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية، أنظمة تقدمية و أنظمة محافظة، أنظمة تأخذ بالحزب الواحد وأخرى بتعدد الأحزاب، أنظمة الأقطار النفطية وأنظمة الأقطار غير النفطية"[31]،وبناء على ذلك فالمجال السياسي لدول المغرب العربي يتميز بالتنوع في بنية تنظيماته السياسية وطبيعتها من نظام ملكي في المغرب الى جمهوري في الجزائر وتونس وموريتانيا وجماهيري في ليبيا (قبل حركة الاحتجاج الشعبي في 2011م)،لكن هذا التباين

بين الانظمة السياسية المغاربية من ناحية الشكل السياسي لا يمنع وجود قواسم مشتركة من حيث الدور والمضمون.

فالشرعية كما سبق وبينا تعتمد على عنصرين وهما: شرعية اختيار وشرعية انجاز، ودول المغرب العربي تعاني من ازمة في شرعياتها بسبب فشلها في تحقيق انجاز تنموي يخرج مجتمعاتها من التخلف في جميع الجوانب، بالإضافة الى فشلها في تحقيق تداول سلمي يكون مصدره الانتخاب (باستثناء تونس بعد 2011). وهذا ما سنتعرض له في هذا المحور من اجل تحليل مسار تطور الانظمة المغاربية في موضوع الشرعية السياسية وكيف كانت هي السبب الحقيقي المؤثر على استقرارها واستمرارها.

أولا/ النشأة والتطور السياسي للأنظمة السياسية المغاربية:

تعود بدايات نشأة الأنظمة السياسية المغاربية الى الفترة الاستعمارية الغربية لبلدانها، حيث سعت القوى الاستعمارية إلى تثبيت وجودها من خلال عدد من السياسات في جميع المجالات، وأطرتها في منظومة قانونية تعسفية، كان الهدف منها إحداث تغيير جذري في بنية المجتمعات لمسايرة أهدافها الرامية إلى تمكين مشروعها الاستعماري. وركزت بشكل خاص على مقومات الهوية المحلية بمختلف مكوناتها الدينية واللغوية والعرقية التي كانت العائق الأساسي أمامها، فاستحدثت مؤسسات سياسية واجتماعية بديلة تتوافق مع المنظومة الثقافية الأوربية .

وكان الاستيطان أكثر تعقيدا وسلبية على حاضر الجزائر ومستقبلها سواء من حيث نظام الملكية والإنتاج، أو من حيث مؤسسات المجتمع ونظمه في الحكم وتدبير شؤونه المدنية[32]، وكان أكثر عمقا وشمولية وسلبية مقارنة بما كان عليه في كل من تونس والمغرب الأقصى[33].

وحتى وإن كانت الرؤى غير واضحة لدى قيادة الثورة الجزائرية حول مسألة تبني النظام السياسي[34]، إلا أنه تم وضع بعض قواعد اشتغال النظام السياسي كمبدأ القيادة الجماعية،ووحدة الفكر والعمل،الصراع بين السلطة الشرعية الرسمية و السلطة الفعلية، الصراع بين الداخل و الخارج، الصراع بين السياسي و العسكري،.

أما في تونس والمغرب الأقصى حيث شكل المساس بالهوية عنصرا أساسيا لسياسة فرنسا الاستعمارية، فقد كان طبيعيا أن يتعرض الإقتصاد والمجتمع معا لتحولات بنيوية ولو بدرجات متفاوتة قياسا لحالة الجزائر، وهنا نجد المغرب الاقصى يقدم حالة متميزة من حيث محافظته على نوع من الاستمرارية التاريخية لتكون دولته أكثر التحاما مع

النسيج الداخلي الأصلي للمجتمع، في حين يقدم النموذج التونسي حالة أقل انصهارا وتلاحما بين الدولة ونسيجها المجتمعي والإثني[35].

وفي إطار تتبع تطور النظم السياسية المغاربية في موضوع الشرعية السياسية خاصة بعد استقلالها عن الدولة المستعمرة وهي فرنسا، نجد مرحلتين مهمتين مرت بهما مختلف النظم السياسية المغاربية وهما:

ثانيا/ مرحلة بناء دولة الاستقلال والتأسيس لشرعية القوة:

تركزت الشرعية خلال الفترة الأولى من بناء الدولة في كل من المغرب والجزائر و تونس، على الدور المزدوج الذي لعبته الدولة بعد الاستقلال، دور المرشد للرابطة القوية، و التي غذيت بطابع رمزي بين الدولة و رعاياها، و دور المركز الفريد للدولة بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية[36]. وهذا الدور المزدوج هو الذي ستتعرض له الدراسة في كل دولة مغاربية على حدى.

❖ **الجزائر والصراع حول الشرعية التاريخية.**

فالنخب التي بادرت بالاستيلاء على السلطة بعد الاستقلال كانت تستمد مصدر شرعيتها من نضال وجهاد رموزها قبل استقلال الجزائر، واختارت هذه النخب وخاصة العسكرية والنخب المفرنسة المسيطرة على النظام السياسي الشرعية التاريخية، بإعتبار "أن السلطة السياسية في الجزائر استمدت شرعيتها من إدعائها بأنها خلقت المجتمع الجزائري[37].

ولم تكن الشرعية الثورية إلا واجهة سياسية للنظام السياسي، لأن الشرعية التي حسمت الصراع بين الأجنحة المتصارعة على السلطة بعد الاستقلال هي شرعية القوة التي كانت أكثر تنظيما وأوفر عتادا وسلاحا، ويستطيع أن يمارس العنف وأن يربح معركة الاستيلاء على السلطة في ظل ظرف غابت فيه الجماهير الشعبية صاحبة السيادة الحقة[38].

تغذى النظام السياسي الجزائري على الشرعية الثورية القائمة على الثورة كمرجع فكري ومعنوي جامع لرموز الوطنية، شرعية قامت على ركيزتين: تتمثل الأولى في الاستثمار في جعل بيان أول نوفمبر كمرجعية رمزية ومعنوية، أما الركيزة الثانية فتتبع الأولى وتعتبر ترجمة لها في دواليب السلطة[39]. ومع استمرار الممارسات السياسية تحولت إلى أبوية سلطوية، عوض أن تقوم العلاقة بالمجتمع على الانتخاب كممارسة سياسية للمجتمع، أصبحت علاقة تعبئة[40].

واتخذت هذه الشرعية كمبرر لانتهاج مختلف السياسات التنموية، وحتى الرؤساء الجزائريون في بداية بناء دولة ما بعد الاستقلال كانوا يرتكزون في شرعيتهم على ماضيهم التاريخي وما قدموه خلال ثورة التحرير.

❖ **المغرب والصراع بين الشرعيات المتوازية.**

أما المغرب الأقصى فطرحت مسألة بناء السلطة في بداية الاستقلال بحدة، لان الصراع كان في بدايته يدور حول من يملك السلطة وليس كيف يتم توزيعها بين الفاعلين، وانحصر الصراع في هذه الفترة بين قوتان اساسيتين هما: المؤسسة الملكية بمشروعيتها التاريخية والدينية والسياسية، والمؤسسة الحزبية، وقد اتخذ الصراع بين الطرفين أشكالا مختلفة لكن في إطار الاعتراف المتبادل بمشروعية الأخر.

ورغم اقرار النظام المغربي بالتعددية الحزبية في وقت مبكر(1963م) مقارنة بباقي دول المغرب العربي، الا ان العائلة المالكة ظلت محتفظة بتسيير الدولة مستندة الى التراث المغربي والقيم السلطية، أما في تونس والجزائر فان الحزب الدستوري الاشتراكي، وحزب جبهة التحرير الوطني، كانا يهيمنان على الحياة السياسية) الشرعية الثورية)[41].

فمنذ فجر الاستقلال حاول حزب الاستقلال أن يفرض نفسه كقوة سياسية مهيمنة ووحيدة مقابل قوة القصر، ولضمان هذه الهيمنة المدعمة بشرعية تاريخية ثابتة والذي كانت شرعيته الحركة الوطنية ونضالاتها، فأصبح هناك تنافس ما بين شرعية النضال وشرعية المقاومة المسلحة[42]. مما يعني تقاسمها الشرعية المؤسسة على خطاب المقاومة ومواجهة الآخر.

وما يعزز القوة السياسية للمؤسسة الملكية، مكانتها السياسية المهيمنة بين المؤسسات الدستورية بحيث توجد على قمتها وتملك من الصلاحيات الدستورية ما يمكنها من لعب دور محوري في النظام السياسي، إذ تم تكريس هذه الوضعية في كل الدساتير التي عرفتها المملكة المغربية بدءا بأول دستور1962.

❖ **تونس ومركزية شرعية شخصية الكاريزما.**

كانت الظروف السياسية التي عرفتها فترة ما بعد الاستقلال في تونس مختلفة في الشكل عما جرى بالمغرب والجزائر لكنها لم تختلف كثيرا عنهما في المضمون الاستبدادي للنظام السياسي والسلطوي للدولة في مرحلتها الأولى من البناء في شيء[43].

لقد قام الحكم في تونس بعد الاستقلال على سلطة شمولية تمزج بين الحزب الدستوري والدولة تحت زعامة الشخص الواحد وهو بورقيبة.واكتسب نظام الحزب

الواحد شرعية وجوده خلال مرحلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي وما كونه من رصيد نضالي وشعبية تخولانه تحقيق عملية تعبئة شاملة محورها شخصية بورقيبة الكارزماتية التي تعدت أذهان الجماهير لتصل إلى أذهان النخبة من رواد البناء الوطني[44].

وتم إقرار العمل بالتعددية السياسية في تونس في عهد الرئيس بورقيبة عام 1981 ،لكن بمجيء الرئيس" بن علي " تم إقرار تشريع جديد يسمح بالتعددية الحزبية في أفريل 1988 مع اشتراط على الأحزاب السياسية بالعمل في إطار الدستور والقوانين القائمة ورفض قيامها على أسس عرقية أو دينية[45].

مما يعني أنه إذا كانت المؤسسة الملكية في المغرب بنَت شرعيتها على عنصر الدين والتاريخ والتعاقد، فقد اعتمدت جهة التحرير الجزائرية الكفاح الوطني مصدرا لصياغة شرعيتها، كما هو الحال للحزب الدستوري في تونس الذي اعتبرت قيادته نفسها صاحبة الحق في امتلاك الدولة وادارتها[46].

واتضح أن الأزمة التي مرت بها تونس قبل 2011م انتهت بها إلى نفس نتائج التجربتين المغربية والجزائرية، مع بروز أزمة اقتصادية خانقة أوائل الثمانينات ترافقت مع أزمة مديونية حادة وعجز كبير في ميزانية الدولة، مع استشراء الفساد السياسي والاقتصادي وتغلغله في دواليب النظام[47].

ثالثا/مرحلة تكيف النظم السياسية المغاربية والبحث عن مصادر جديدة لشرعيتها.

أهم ما يميز هذه المرحلة (تمتد هذه المرحلة من نهاية الثمانينات الى غاية 2011م) هو تآكل وتراجع شرعية الانظمة السياسية المغاربية بسبب تراجع شرعية الانجاز وفشل المشروع التنموي" فانهيار العقد الوطني القائم بين الدولة والمجتمع في المغرب العربي نتيجة لضعف مردودية المشروع التنموي الوطني مما ادى الى الانفتاح الاقتصادي، اضافة الى التحديات التي يفرضها النظام العالمي"[48].

وأمام هذا الوضع كان لزاما على النظم السياسية المغاربية سرعة التكيف والبحث عن مصادر جديدة لحل ازمة الشرعية. والبحث في إعادة تكييف وتأهيل المؤسسات السياسية حتى تتجاوب للمطالب المجتمعية.

❖ **الجزائر:إنهيار شرعية النظام السياسي وبداية الانفتاح السياسي.**

عبرت احداث 05 اكتوبر 1988 عن انهيار لشرعية النظام السياسي الجزائري نتيجة تراكم العديد من الاسباب الداخلية والخارجية عجلت بفقدان الرضا والقبول لدى

المواطنين، بعد أن فشلت الطرق العادية والتقليدية التي قام بها بومدين ومن بعده الشاذلي في الموازنة بين القوى الاجتماعية السياسية المتصارعة داخل جهاز الدولة، وفي بلورة معالم إتفاق حول مخرج لمسألة الشرعية يقع عليه الاجماع[49].

كما مثلت أحداث أكتوبر 1988 تحولا فاصلا بين التوجه الاشتراكي القائم على فكرة الكل للدولة وبين التوجه التعددي[50]،وتجسد ذلك في دستور 23فيفري 1989م الذي حمل العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية من ضمنها التخلي عن الاحادية الحزبية وفقا للمادة 40 من دستور 1989[51]"،وبالإجمال مثلت مضامين دستور 1989م مخرجات لجملة من المدخلات الداخلية والخارجية والذاتية المتجهة الى النسق السياسي، والتي تمثل الشروط التي من خلالها يتحرك ويؤدي وظائفه المطلوبة.

أما فترة ما بعد أكتوبر 1988 فقد تميزت في محاولة تدعيم المصدر التقليدي للشرعية والمتمثل في الشرعية الثورية (التاريخية) بمصادر أخرى تمثل الشرعية الحديثة التي تقوم على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والحزبية والانتخابات، ومبدأ التداول على السلطة، إلى غير ذلك من مبادئ الشرعية الديمقراطية كما يحددها وينظمها الدستور[52].

وتعتبر فترة الانفتاح السياسي التي تلت دستور 1989 من أحسن الفترات الديمقراطية، تمثل بحق "طفرة ديمقراطية" لم تعشها الجزائر على الاطلاق منذ استقلالها، أجريت فيها انتخابات محلية 1990م وتشريعية 1992م تمت في شفافية ونزاهة لم تشهدها الجزائر من قبل، وفازت فيها احزاب المعارضة.

لكن الاجراءات والقرارات التي اتخذت من طرف السلطة الفعلية بعد إلغاء المسار الانتخابي (11جانفي 1992م) كانت بمثابة الانتكاسة للتجربة الديمقراطية الفتية، أدخلت البلاد في أزمة سياسية وأمنية حقيقة، تفتقد الى شرعية سياسية ديمقراطية وتحتكم الى شرعية القوة، وهي القاعدة التي حكمت تاريخ ازمات النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال، حيث لم تكن الشرعية التاريخية وحتى الدستورية سوى تصويغ لواقع تحكمه القوة العسكرية.

مما عجل باتخاذ العديد من الاجراءات السياسية من طرف النظام السياسي الجزائري بحثا عن شرعية تبرر وجوده واستمراره، لأنه فعلا دخل في أزمة شرعيات متصارعة، شرعية دستورية ديمقراطية تتبناها أحزاب المعارضة الفائزة في الانتخابات وشرعية قوة وواقع فعلي يمثلها النظام الحاكم المنهزم أمام الصندوق، عجل هذا الصراع بالعودة الى

المسار الانتخابي والديمقراطي بعد مرور فترة انتقالية(1992-1995) اتسمت بالصراع العنيف والمواجهة المباشرة مما أسفر عن حصيلة مأساوية في الارواح، وخسائر مادية كبرى كلفت المجتمع والدولة تكاليف باهضة.

❖ **فترة اليامين زروال: دعم الحوار من أجل العودة للشرعية الانتخابية.**

في ظل إنهيار شرعية السلطة القائمة وفشل الشرعية التاريخية لكل من الرئيسين اللذان توليا الحكم بعد الانقلاب مع بداية 1992(المجاهدين: محمد بوضياف وعلى كافي)، وصراع الشرعيات لم يكن من خيار امام السلطة الفعلية سوى خوض حوار وطني يفضي بالعودة للانتخابات كطريق لبناء الشرعية الدستورية والمؤسساتية المفقودة.

أسفر مسار هذا الحوار والاجراءات المرافقة له في سبيل العودة إلى الشرعية إلى الفشل التام، نظرا للاختلافات المتباينة في المواقف، وأعلن عن هذا الفشل الرئيس اليامين زروال نفسه وحمّل قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ مسؤوليته، كان ذلك في الخطاب الذي ألقاه في 31 أكتوبر 1994، والذي على إثره وجه الدعوة للأحزاب لتستعد للحوار مباشرة مع الشعب، من خلال الانتخابات الرئاسية التعددية والمسبقة، وذلك لإضفاء الشرعية على مؤسسة الرئاسة[53].

وبعد انتخابات الرئاسة التي فاز بها السيد اليامين زروال(الانتخابات الرئاسية في 1995)قدم دستور 1989 للاستفتاء من أجل تعديله، واصدر مجموعة من القوانين كقانون الاحزاب وقانون الانتخابات، وعلى إثر ذلك أجريت الانتخابات الثلاث(التشريعية - المحلية- مجلس الأمة)خلال عام 1997،حيث سعت السلطة من وراء اجراء هذه الانتخابات إصباغ النظام والدولة ككل بنوع من الشرعية الدستورية القانونية، وتحقيق الاستقرار السياسي لتنفيذ البرنامج الخاص بالرئيس اليامين زروال، وذلك من خلال تحجيم المعارضة وتهميش ما تبقى من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

❖ فترة بوتفليقة:من الشرعية القانونية الى الشرعية الشعبية لتحقيق الأمن والاستقرار.

راهن بوتفليقة بعد مجيئه للحكم في سنة 1999م على ملف الاستقرار السياسي الذي كان ينشده النظام السياسي والشعب الجزائري في ظل وضع متردي أمنيا وسياسيا واقتصاديا، وأصبح بعد ذلك اكبر ملف يقدمه لكل انتخابات رئاسية، وبالفعل اظهرت نتائج انتخابات بوتفليقة شرعية قانونية عنوانها الاستقرار السياسي. ووظف الرئيس

بوتفليقة شرعية الاستقرار طيلة فترات حكمه كأنها صمام أمان الدولة الجزائرية، وأن أي غياب له يعني دخول البلاد في الفوضى.

كما مثلت الشخصية الكاريزمية للرئيس بوتفليقة حلا وحيداً مطروحا في ظل أزمة شرعية، منتزعا بذلك خطاب المعارضة وتقمص مطالبها، واستحوذ على المشهد الإعلامي والسياسي، وقاد مشاريع المصالحة الوطنية المرتبطة بأحداث أليمة عايشها الجزائريون(1992-1999)، وتمثل ذلك في مؤشر القبول بنسبة كبيرة لمشروع المصالحة الوطنية من خلال الاستفتاء الذي أخرج البلاد من أزمة وطنية[54].

وفي إطار إرادة السلطة الاستمرار في تطبيق مشروعها غير المكتمل، والحفاظ على مصالحها، تم تجديد اختيار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية يوم 08 أفريل 2004، المزودة بالشرعية الانتخابية، والفائز معروف مسبقا وبأغلبية مطلقة[55]. لكن قبل انتهاء العهدة الثانية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة طرحت مسألة تعديل الدستور، وتمديد العهدات للرئيس (فتح العهدات) لضمان استمرارية السلطة ومحاولة كسب شرعيتها مسبقا، فالتعديل الدستوري لعام 2008 في المحصلة جاء قصد إدخال تعديلات مستعجلة على بعض أحكام الدستور لضمان المزيد من التحكم في تسيير شؤون الدولة[56].

ومما يلاحظ بالنسبة لهذا التعديل انه لم يأت عن طريق توسيع قاعدة الحوار والمناقشة وبناء التأييد لمنح مقاصد التعديل قدرا معقولا من القبول الطوعي والشرعية، بغية ضمان استقرار وفعالية الآثار المنتظرة من عملية مراجعة الدستور[57].وهذه أول مرة لم يتم عرض هذا التعديل الدستوري للاستفتاء الشعبي ، بل أقره البرلمان الجزائري بغرفتيه، بغرض فسح المجال أمام الرئيس الحالي(بوتفليقة) للترشح لفترة رئاسية ثالثة[58]، بعدما كانت المادة 74 من دستور 1996م تحدد فترات تولي الرئاسة على فترتين رئاسيتين فقط، مدة كل واحدة خمسة سنوات. وتعتبر التعديلات الخاصة بفتح العهدات وطريقة اجراء التعديل بدون الرجوع الى الشعب صاحب السيادة مسا خطيرا بمصدر الشرعية الشعبية التي كان يحظى بها الرئيس بوتفليقة في عهدته الثانية.

ومع استمرارية تآكل الشرعية ونقصها، والركود الذي ميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، والانسداد السياسي والإعلامي، والتخبط في الأداء الاقتصادي في وقت تحسنت فيه القدرة المالية، وزيادة الفساد بمختلف مظاهره، كلها عوامل وظروف تعبر عن حالة اضطراب الاستقرار بدأت وتيرته في الازدياد بعد أن كانت

تمثل مكسب للرئيس،وأصبحت سببا في قيام عدد من الحركات الاحتجاجية خلال عام 2011م تزامنا مع موجة الحراك الشعبي العربي عموما، وهو الأمر الذي دفع بالرئيس بوتفليقة الى توجيه خطاب للأمة في 15 أفريل 2011 أعلن فيه عن القيام بإصلاحات سياسية مهمة، أطلق عليها بعد ذلك تسمية "قوانين الإصلاح السياسي" (قانو ن الأحزاب السياسية، قانون الانتخابات، قانون الإعلام والجمعيات، قانون ترقية ومشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، إضافة إلى قانوني البلدية والولاية)[59].

وبعد هذه الاصلاحات القانونية وإتخاذ بعض الاجراءات السياسية والاجتماعية المرافقة من اجل منح بعض الحقوق والحريات تم الدعوة لانتخابات تشريعية في 10 ماي 2012م والتي كانت المحك الحقيقي لشرعية النظام في اصلاحاته المذكورة آنفا وكذلك استباقا لإبطال مفعول موجة الحراك الشعبي العربي الذي بدأ يمتد داخل الجزائر وكذلك اختبار للنظام السياسي في صدقيته واستجابته لمطالب الجماهير في حراك2011.

❖ **تونس:الاعتماد على شرعية القوة والإنجاز التنموي لفرض الاستقرار.**

يمكن تصنيف المرحلة الثانية من عمر الدولة التونسية بوصول الجنرال بن علي الى السلطة في 07نوفمبر 1987، حيث تميزت بداية هذه المرحلة باهتمام النظام الجديد على تجديد مصادر شرعيته بالتركيز على عنصرين رئيسيين، الأول اتخاذ عدد من الإجراءات الهامة على طريق تخفيف الضغوط والقيود السياسية المفروضة على عمل القوى السياسية والتخفيف من حالة الاحتقان السياسي، والثاني العمل على بناء حالة من التوافق الوطني حول طبيعة المرحلة التي يمر بها النظام السياسي وأولويات عمل تلك المرحلة[60].

ولم يكن " لبن علي " رصيد " بورقيبة " النضالي، ولا ثقافته الواسعة المزدوجة، ولكن انقلابه على الزعيم المريض قوبل بفرحة عارمة من التونسيين، الذين سحرهم بيان السابع من نوفمبر الذي تقدم به الضابط الخجول الذي لم يعرفوه رجلا سياسيا، وان خبروه مدير أمن[61]. وهذا القبول الواسع من طرف الشعب التونسي هو ما دعاه الى الاستمرار في اصلاحات سياسية كان هدفها هو كسب الشرعية السياسية لانقلابه الأبيض.

و هذا ما تم فعلا حيث في سنة 1988 تم استكمال المسار الإصلاحي مع فتح التعددية الحزبية واقرار التعديلات الدستورية التي تضمنت إلغاء مبدأ الرئاسة مدى الحياة، وإجراء لقاءات مع القوى السياسية خاصة حركة الاتجاه الإسلامي رغبة في

احتواءها، ودعوة المعارضة لتوقيع ميثاق وطني[62].وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو تأمين الاستقرار وضمان السيطرة على السلطة من ناحية، وضمان الحد الأدنى من الشرعية اللازمة لاستمرار النظام السياسي الجديد دون أزمات هيكلية أخرى[63].

ولاشك في أن " بن علي " من خلال هذه الاصلاحات نجح في تمرير صورتين داخلية وخارجية شكلتا "الاسطورتين المؤسستين " لما أطلق عليه الرئيس الفرنسي الاسبق شيراك " المعجزة التونسية " : صورة رجل البناء والتحديث الذي أدخل تونس في نادي البلدان الجنوبية ذات التجارب التنموية الناجحة، وصورة الحاكم المستنير الذي بنى واحة الاستقرار والاعتدال في منطقة مهددة بالتطرف والفوضى، بالصورة الاولى استقطب أغلب وجوه اليسار التقليدي وأبرز مثقفي وأكاديمي تونس الذينرضي الكثير منهم بمعادلة " التحديث والتنمية من دون حرية "،وبالصورة الثانية استقطب القوى الغربية الكبرى[64].

كما شهدت التجربة الدستورية التونسية في فترة حكم الرئيس بن علي(7نوفمبر 1987الى 2010م) العديد من المحطات السياسية التي تمعلى إثرها إجراء تعديلات جزئية لأول دستور تونسي 1959،قاربت الخمسة عشر تعديلا. وهذا يعبر عما يسمى "بعدم الاستقرار الدستوري" نتيجة فشل نظام بن علي في التكيف مع تطور المجتمع وغياب الشرعية التي تمنحه التوافق والانسجام المطلوبين.

ومما يؤكد شكلية الاصلاحات الواردة في بيان 7نوفمبر 1988م هو شكلية اجراء الانتخابات الرئاسية التي تمت في 1989 وبمرشح وحيد هو نفسه "بن علي" حيث حصل على نسبة من الاصوات تعتبر مثالية قدرت بـ 99.67بالمئة، واكتسب بن علي من هذه الانتخابات الشرعية القانونية التي كان يحتاجها بعد الانقلاب، و أجريت في عهده خمسة انتخابات رئاسية تفتقد للتعددية والمنافسة (1989- 1994- 1999-2004-2009) وكان دائما هو الفائز بها بشكل كامل(99بالمئة)، وأن فتح العهدات التي الغاها في بداية انقلابه على بورقيبة تم إعادتها من جديد بفتح العهدات في التعديل الدستوري الذي تم في 01جوان 2002م[65]. وهو إعادة تكريس مفهوم "الرئاسة والحكم مدى الحياة البورقيبي" في شكل جمهوري من جديد، وهو مما يعبر عن ضعف وهشاشة شرعية النظام السياسي التونسي.

ولم تمضي أكثر من ثلاث سنوات استقر فيها الوضع السياسي لنظام "بن علي" حتى شن حملة استئصال لتيار المعارضة والمتمثل في التيار الاسلامي الذي تقوده حركة النهضة

منتهجا أسلوب أكثر صدامية بتجفيف منابع التيار الاسلامي، مما ضيع فرصة التحول الديمقراطي على تونس ودخولها حالة من الصراع العنيف لكل ماله علاقة بحركة النهضة.

ولم يتغير نظام "بن علي" عن نظام "بورقيبة" حيث استمر نموذج احتكار السلطة وشخصنتها وهيمنة الحزب الواحد كأسلوب للحكم التسلطي الشمولي،فأقصى السياسة من المجتمع واصبحت حكرا على الحاكم فقط ومصادرة الحريات وقمع الاحزاب المعارضة، وعجزه عن التداول على السلطة، مما أفرغ الفضاء العام من محتواه السياسي،

وتعتبر تجربة التحول الديمقراطي في عهد بن علي فاشلة ولم تحقق انجازا يذكر، وبالتالي حاول أن يستعيض عنها في إطار البحث عن التأييد والشرعية الشعبية بشرعية الإنجاز، أي على التطوير الاقتصادي والاجتماعي كمتنفس للشعب التونسي يغنيه عن المطالبة بالتغيير الحقيقي والإصلاح السياسي والانتخابات النزيهة وتداول السلطة، واستعان في تنفيذ ذلك بالقبضة الأمنية (شرعية القوة)[66].

ولم تكن حركة الاحتجاج الشعبي التي انطلقت في الجنوب التونسي في ديسمبر 2010 الا تعبيرا عن الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لنظام بن علي،وتآكل شرعية النظام السياسي وعجزه.

❖ **المغرب: هندسة الانتقال وهيكلة أسس الشرعية السياسية.**

عايش المغرب ظروفا اقتصادية واجتماعية وسياسية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تشابه بقية البلدان المغاربية، ولم يكن أمامه من مخرج من هذه الازمات العويصة الا عبر المدخل الديمقراطي والبحث عن مصادر جديدة لشرعنة نظامه السياسي.

وأهم ما حملته سنوات التسعينات من اصلاحات لم يكن متعلقا بالعفو عن المعارضين، ولا بمنح المزيد من الحريات والحقوق، ولا بالمراجعات الدستورية، وانما هو في نهج التوافقات والمساومات الذي انتهجته المؤسسة الملكية في ايجاد حلول للأزمات السياسية التي يعاني منها المغرب.

وتعود مسارات التوافق السياسي إلى ما قبل التعديل الدستوري لعام 1992م،حيث رفعت المعارضة مجموعة من المطالب إلى الملك الحسن الثاني بالموازاة مع التعديل الدستوري لسنة 1992،والذي جاء بناء عن اقتراح الملك على الكتلة الديمقراطية بتشكيل الحكومة والشروع في مرحلة التناوب على السلطة، إلا أن هذا العرض لم يحقق

توافقا بين الطرفين إلا بعد إقرار دستور 1996 والذي احتوى بعض مطالب المعارضة، ليتم تشكيل حكومة "التناوب التوافقي" برئاسة عبد الرحمان اليوسفي مع حلول سنة1998م[67].والذي عن طريقه استطاعت المؤسسة الملكية أن تستقطب لصالحها جزءا هاما من الحركة الوطنية بعد إقناعهابأن الأمور قد تغيرت، وتبع ذلك تقديم جملة من التنازلات المتوالية من طرف النظام[68].

ورغم ان نهج سياسة التوافق السياسي بداية من تسعينات القرن المنصرم من طرف المؤسسة الملكية هو اسلوب جديد أظهر تخليها عن نهج العنف الذي ميز المرحلة الاولى من بناء الدولة لكنه لم يخرج عن الهدف الاساسي للمؤسسة الملكية في احتواء المعارضة والسيطرة على توجيهها فيما يخدم اهداف المؤسسة الملكية.

وقد حقق المغرب خلال فترة التسعينات نوع من الاستقرار السياسي مقارنة بكل من الجزائر وتونس، والسبب في ذلك يعود الى طبيعة رؤية صانع القرار في النظام السياسي المغربي الى الاحداث المحلية والدولية بحيث تجنب استخدام الاساليب القمعية في التعامل مع معارضيه الى حد ما، واعتماد سياسة التوافقات والمساومات، وهو ما جنبه الصدام مع التيارات السياسية المخالفة داخليا،والضغط الدولي خارجيا.

ومع مجيء الملك محمد السادس ألتجأ الى تنويع مصادر شرعية النظام السياسي أكثر من أجل إضفاء الشرعنة عليه،فمن المصادر الجديدة اعتماده على آلية الانتخابات وآلية المصالحة والانصاف، وتبنيه للإصلاحات السياسية وتركيزه على الانجاز وأداء النظام السياسي داخليا وخارجيا(شرعية الانجاز)،وهذا التنوع والتعدد في مصادر الشرعية أتاح للمؤسسة الملكية هامش واسع من المناورة وحرية الاختيار من المصادر المختلفة بما يتيح له الاستخدام الفعال والكفء لها.

رابعا/ الحراك الشعبي والفصل في خيار شرعية الانتقال السلطوي.

شهدت الأنظمة السياسية المغاربية قبل 2011 تآكلا في شرعياتها التقليدية والاسنادية بسبب عدم تبنيها للشرعية الديمقراطية التي نادت بها ثورات الحراك الشعبي، وزوال ما تبقى من دوافع الرضا والمقبولية الشعبية للقوى المهيمنة على السلطة، وبالتالي انهيار شرعية هذه النظم.

وكان من أهم مخرجات أحداث الثورة في تونس هو تغير المعطيات وموازين القوى بشكل جوهري، وهو ما انعكس مباشرة على علاقات الأطراف بعضها ببعض[69]. وفي ظل إشكالية رئيسية تتعدى ذلك مفادها إعادة تأسيس شرعية جديدة، بمتطلبات دستورية

وقانونية وسياسية مغايرة[70]. وهي شرعية ديمقراطية تعبر عن التداول الحقيقي للسلطة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وهو ما تجسد فعليا خلال الثماني سنوات السابقة،عبر عن اصرار الفاعلين في تونس على ترسيخ الديمقراطية رغم تعدد الصعوبات والتحديات.

وتعتبر الانتخابات الديمقراطية في تونس أهم انجاز قدمته ثورة 2011من خلال نتائجها السياسية واحترام قواعد اللعبة الديمقراطية.فأعتبر إقبال التونسيين على الانتخابات بمثابة "ثورة الصندوق" التي مكنت المواطنين من معاقبة الطبقة السياسية بمختلف مكوناتها سواء الحاكمة منها أو التي وجدت نفسها في المعارضة[71].وكان نتيجة الانتخابات هو تداول سلمي للسلطة مَثل مصدر مهم لشرعية الانتقال السلطوي الجديدة في تونس وصمام استقرار للسلطة والدولة.

واذا تونس نجحت نسبيا في تجاوز اشكالية شرعية الانتقال السلطوي فان النظامين السياسيين الجزائري والمغربي لم يستطيعا تجاوز ذلك، بل حاولا استيعاب الحراك في مختلف موجاته مع تقديم بعض التنازلات الشكلية والاصلاحات التجميلية التي لا أثر لها على طبيعة النظام، ولا تعيد مصدر الشرعية للشعب.

ووجدت الجزائر صعوبات كبيرة في تجاوز شرعية الانتقال السلطوي الى درجة العجز، فبعد ان تم تعديل الدستور في 2008 من أجل إلغاء قاعدة تحديد العهدات، واختيار بوتفليقة لعهدة ثالثة(17أفريل2014م) واجهت السلطة اشكالية مرض الرئيس وتدهور حالته الصحية التي تحولت الى مصدر لعدم الاستقرار السياسي للدولة، خاصة بعد اصرار السلطة على ترشيحه للعهدة الخامسة مما دفع الى خروج حراك شعبي ضخم في 22 فيفري 2019.كان أهم نتائجه هو استقالة بوتفليقة تحت الضغط الشعبي والعودة الى الانتخابات التنافسية من أجل دعم شرعية السلطة القائمة.

ولم تكن دساتير كل من الجزائر والمغرب لتتجاوز الخطوط الحمراء الموضوعة مسبقا من طرف صاحب القرار للحفاظ على طبيعة النظام وقواعد عمله واستمراره، فدستور 2011 في المغرب كدستور معدل يتضمن بعض المكاسب الجيدة لكن في ظل استمرارية بنية الاستبداد التي لم تتغير، والتي مازالت تتمركز كل السلطات في يد الحاكم الفرد(الملك)، مما يجعلها مكاسب مقيدة، بصيغ قانونية تمثل عوامل عرقلة كلما تطلب الأمر ذلك[72]. فالملكية المغربية قائمة على تمجيد شخص السلطان الذي يحظى بالقدسية ويعلو على مؤسسات دستورية هشة لم تتطور بالقدر الكافي إلى مؤسسات ديمقراطية نابعة من الشعب وتعبر عن إرادته[73]. وسعت الجزائر في مباشرة ترتيبات

التعديل الدستوري بعد الحراك الشعبي العربي2011م بالقيام" بالإصلاحات القانونية" أولا ثم تلاه التعديل الأول بعد الحراك الشعبي في 2016 من أجل إحداث إصلاحات تساعد على تقوية بنية النظام، وتوسيع شرعيته الدستورية وحماية استقراره وبقاءه.

وكانت استجابة النظام السياسي الجزائري لتأثيرات الحراك وتداعياته الاقليمية والمحلية لا تكاد تخرج عن المعتاد ونفس طريقة التجاوب وبدون استجابات تحدث تغيرات على طبيعة اشتغال النظام وآلياته القديمة. ويبقى الهدف الأسمى للنظام السياسي هو الحفاظ على الاستقرار واستمرار ديمومته وبقاءه عبر الالتفاف على مطالب الحراك الشعبي ككل مره، واجراء تعديلات تجميلية توهم بالتغيير بدل التكيف الحقيقي مع تطور التجربة السياسية.فقد تعود الخطاب الرسمي التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المثارة على السطح أو المحفزة مباشرة لهذه الأحداث، وهي مقاربة يساعد في تبنيها الطابع الريعي التقليدي للدولة التي تستطيع شراء نوع من السلم الاجتماعي، بفضل السيولة المالية التي توفرت لديها، رافضة الخوض في الأبعاد السياسية والعميقة التي تحيل إليها هذه الحركات[74].

خاتمة واستنتاجات:

من خلال تتبع اختبار الفرضيات التي أعتمدتها الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى التي تفترض هناك علاقة طردية بين الشرعية السياسية للنظام السياسي والاستقرار السياسي، اثبتت الدراسة ان الانظمة المغاربية اعتمدت على المصادر التقليدية للشرعية السياسية لاستقرارها واستمرارها، وعندما تعرضت هذه المصادر للتآكل واجهت هذه الأنظمة اشكالات حقيقية تمثلت في حدوث انقلابات عسكرية ومواجهات دموية واقصاء للمعارضة، وبالتالي عندما لا تكون هناك مصادر للشرعية تحظى بالقبول والرضا الشعبي فإنها تفتقد الاستقرار السياسي.

أما بالنسبة للفرضية الثانية المتعلقة بدوافع المقبولية والرضا الشعبي، فعندما تتقلص هذه الدوافع فان مصادر الشرعية تتآكل، وذلك بسبب عدم قدرة النظم المغاربية على تجديدها وتكييفها بشكل يجلب لها الاستقرار ، والاعتماد على القوة المادية واحيانا استعمال العنف مما يؤثر بشكل سلبي على علاقة السلطة بمجتمعها، لأن الشرعية السياسية لا يمكن تحقيقها بالقهر واستعمال القوة المادية مادامت مرتبطة بالقبول والرضا، فالشرعية تعتمد على الاقناع بخيارات السلطة وتوجهاتها وقادتها ورضا

المحكومين بذلك، وهذا الاقناع والرضا هو الذي يساعد على الاستقرار وبقاء النظام السياسي.

أما الفرضية الثالثة والتي تذهب الى ان استخدام التعدد في مصادر الشرعية السياسية يوفر للنظام السياسي فرص الاستقرار والاستمرار أكثر، تقف أمام حركة الاحتجاج الشعبي التي اجتاحت اقطار المغرب العربي وطرحت شرعية الانتقال الديمقراطي للسلطة بشكل واضح، ولم تستطع الجزائر والمغرب ان تجتاز هذا الاختبار ، رغم ان المغرب منح صلاحيات اكبر واوسع لرئيس الحكومة في دستور 2011م،لكنه فشل في مسألة الاختصاصات بسب شخصنة السلطة في شخص الملك وتفرده بصلاحيات ضخمة ورفض المؤسسة الملكية بالتنحي عن السلطة التنفيذية والتزام قواعد الملكية الدستورية كما هو معروف لدى النظم الملكية الدستورية العريقة. وأفضل الدول المغاربية التي استطاعت ان تتجاوز مشكلة شرعية الانتقال الديمقراطي هي تونس ولو بشكل متعثر.

والسمة المشتركة للأنظمة السياسية المغاربية لحد اليوم هو عجزها في بلورة نموذج قادر على ايجاد حلولا واضحة لإشكالية الشرعية السياسية ويحافظ على استقرارها ويحظى بالقبول والرضا بين مختلف مكونات المجتمع، وفي ظل غياب هذا النموذج تبقى قواعد الاستتباع والخضوع هي التي تحكم علاقات الحكام بالمحكومين بدل قواعد الرضا والمقبولية، والاحتكام لقاعدة القوة بدل قاعدة الاحتكام لنتائج الصندوق والاختيار الحر في انتاج السلطة وتجديدها.

الهوامش:

1 عبد الإله بالقريز، الدولة والسلطة والشرعية، منتدى المعارف،بيروت،ط1 ،2013،ص. 10.

2 فريدة العمراوي، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية –دراسة حالة مصر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014،ص ص،09-10.

[3] Max Weber,theory of Social and Economic Organization, translated by A.M Henderson and talcott persons 6th ed , New york, Freepres,1969,p13.

[4] Burdeau, G. La légitimité.- Encyclopédie Universalis, Volume 9.- p. 870.

5.راغب جبريل راغب سكران،الصراع بين حرية الفرد والسلطة الدولية، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية،2009،ص ص 242-243.

[6]. محمد ظريف، مساهمة في تحديد مفهوم الشرعية، ص 7-8.

[7]. نبيلة داود، الموسوعة السياسية المعاصرة، مكتبة غريب،1991،ص.62.

[8]. حسن توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية – الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية،،ط1،بيروت، 2005،ص.267.

9- محمد حمدي، قاموس مرشد الطلاب، دار الأنيس، وهران، 2005، ص227.

10- قرآن كريم، سورة البقرة، الآية 35.

[11]- علي بن سلمان الدرمكي، مرجع سابق ، ص ص139، 140.

[12].بن عمراوي، مرجع سابق،ص.70.

[13].Bert Useem and Michael Useem, "Government Legitimacy and Political Stability ", Social Forces, Vol.57, N°3 (Marsh; 1979), p.840.

[14]. بهاء الدين أحمد، شرعة السلطة في العالم العربي، دار الشروق، مصر، ص. 11.

[15]. حافظ عبد الرحيم،الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،ط1، 2006، ص.306.

[16]. عبد الرحمان برقوق وصونيا العايدي، "التنمية السياسية: النشأة والمفهوم"، مجلة علوم الانسان والمجتمع، الجزائر، العدد 5،مارس 2013م، ص.88.

[17].J. Eli Margoli, "Understanding Political Stability and Instability", (Civil Wars: Vol.12, No. 3, 2010),pp.327-331

[18].محمد شلبي، مفهوم الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند: دراسة سياسية مقارنة ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلامية، ع.1،شتاء 2001-2002 ، ص ص.241 -242.

[19].المرجع نفسه، ص.256.

[*]. المغرب مصطلح لغوي قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتيتسمى تبعا لذلك بالمشرق. انظر: :الصادق ، الخوني" من ملامح شخصية المغرب العربي: العصور الوسطى" سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد .1983،09،ص.ص-59-60.

[20]. مصطفى الفيلالي،المغرب العربي:نداء المستقبل،ط.3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005،ص.19.

[21]. محمد عبد الباقي، الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي،ط.3، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،1999، ص.ص،13-34.

[22]. علي الدين هلال، مسعد نيفين، النظم السياسية العربية وقضايا الاستمرار والتغير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2010، ص.18.

[23]. عبد الاله بالقزيز، في الاصلاح السياسي والديمقراطية، مرجع سابق، ص109.

[24]. سلمان أبو نعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013، ص ص،229-236.

[25]. محفوظ ، لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، دار العلوم، الجزائر، 1998،ص8.

*. بعد استيفائه لثلاث عهدات انتخابية انتخب المؤتمر التاسع للحزب الدستوري في سبتمبر 1974 بورقيبة رئيسا للحزب مدى الحياة، وبناء على ذلك و بمقتضى القانون الدستوري عدد 75 المؤرخ في 19 مارس 1975 أعلن الرئيس بورقيبة نفسه رئيسا مدى الحياة. أنظر: سمير باهي، الاصلاح السياسي في الدول المغاربية بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية-دراسة لنموذجي تونس وليبيا-،اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة01، كلية الحقوق، 2017-2018،ص112.

26. أماني،مسعود،"المؤسسة التشريعية في تونس ، البحث عن الدور"،في أحمد راشدي،المؤسسة التشريعية في العالم العربي، القاهرة، دار المعرفة، 1997م،ص.ص،44.57.

[27]. خالد السرجاني : "المؤسسة التشريعية في المغرب، في أحمد ،الرشدي، المؤسسة التشريعية في العالم العربي(القاهرة : دار المعرفة، 1997)،ص107.

[28]. غنية شليغم، ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب العربي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 27،ديسمبر 2016،ص.ص،449-458.

[29]. عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي، في ابتسام الكتبي(وآخرون)،الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2004،1، ص.60.

[30]. ثناء فؤاد، عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص186.

31. يحي،الجمل،"أنظمة الحكم في الوطن العربي"في سعد الدين، ابراهيم وآخرون،أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ،2001،ص.417.

[32]. مغنية الأزرق، ترجمة: سمير كوم، نشوء الطبقات في الجزائر، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي، بيروت ،مؤسسة الأبحاث العربية، 1993،ص ص57-68.

[33]. أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993 ، ص 57.

[34]. -عبد الله بوقفة، الدستور الجزائري، نشأة – تشريعا – فقها،مرجع سابق، ص.16.

[35]. أمحمد مالكي،مرجع سابق،ص.57.

[36]. محمد عبد الباقي الهرماسي، " التغير الاجتماعي و الاقتصادي و مضاعفاته السياسية في المغرب العربي"، في (جون ووتربوري و آخرون، ديمقراطية من دون ديمقراطيون: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)،ص 290.

[37]. - عبد الباقي الهرماسي،المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999،ص. 103.

[38]. عمراوي،مرجع سابق،101.

[39]. محمد رحالي، الاصلاحات السياسية في المغرب العربي –دراسة تحليلية للآليات السياسية والاجتماعية (دراسة حالة الجزائر)،اطروحة دكتوراه في علوم في العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019-2020،ص.192.

[40]. عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مرجع سابق، ص:98.

41. محمد عبد الباقي الهرماسي، "المغرب العربي المعاصر: الخصائص المؤسسية والايدلوجية للبناء السياسي"، المجتمع والدولة في المغرب العربي ،مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدةالعربية،ط.3، أكتوبر .1999، ص.195.

[42]. عمراوي، مرجع سابق،ص.93.

43.محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 350 .

[44]. حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني في تونس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص222-223.

[45]. :محمد فايز، فرحات، مرجع سابق، ص177.

[46]. أمحمد مالكي، الدولة في المغرب العربي الإرث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، الدار البيضاء، المطبعة والوراقة الوطنية، ط.2001،1، ص ص،199-200.

47. -محمد الكوخي، مرجع سابق، ص 350-353.

48. محمد الاطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،أكتوبر 1999،ص،ص.322-324.

[49]. أيمن سمير، عندما لعب الشاذلي الوقت الضائع !،أسبوعية الاحداث، العدد33 ،أكتوبر1999،ص5.

[50]. جون انتلس، ليزا ارون، الجزائر على مفترق الطرق،مجلة التضامن، ع.16 ،1993.

[51]. دستور فيفري 1989 تضمن 167 مادة، موزعة على أربع أبواب، صدر بموجب مرسوم-رئاسي رقم 89-11 المؤرخ في 28 فيفري 1989،المتضمن تعديل الدستور والمصوت عليه في استفتاء 23 فيفري 1989م.

52. صالح بلحاج، السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري، الجزائر، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش EPA– ،ط2011،2)، ص86 .

[53].رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، الجزائر، دار المعرفة، 2000 ،ص262.

54. زيرفان سليمان البرواري، الوعي السياسي وتطبيقاته: الحالة الكردستانية ٍنموذجا (دهوك: مطبعةخاني، 2006)، ص 36.

55.صالح بلحاج، أبحاث وأراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص،90-91.

[56]. خلاف فاتح، مرجع سابق، ص15.

[57]. فخر الدين مهوبي، في المغرب العربي، دراسة في تطور الدولة ما بعد الاستعمار "المملكة المغربية نموذجا"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة،2011-2012، ص.151.

[58]. صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية ، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة: عدد خاص، افريل 2011 ،ص ص، 316-317.

[59]. عبد القادر عبد العالي، " تقييم حالة الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،الدوحة، ماي 2012، ص01-05.

[60]. محمد فايز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس،" في: منيسي أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتجية، 2004 ،ص. 177.

[61]. خيري عبد الرزاق جاسم، النظام السياسي التونسي بعد التغيير،ص،06.

متوفر على الرابط التالي:https://iasj.net/iasj/download/6e63bfc9975add87يوم 2020/12/12.

[62].محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص ص 178-180.

[63]. المرجع نفسه، ص193.

[64]. خيري عبد الرزاق جاسم،مرجع سابق،ص06.

[65]. الفصل 39 القانون الدستوري رقم 51 لسنة 2002م المؤرخ في 01جوان 2002م.

[66].ناجي عبد النور،"الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرر السياسي"، المستقبل العربي،ع.378،مارس 2011، ص135-136.

[67]. فدوى مرابط، مرجع سابق، ص12-13.

[68].علي كرمي، "التحول الديمقراطي في المغرب –عناصر من الفكر السياسي المرافق لمراحله "، نوافذ، ج02 ،ع07،أفريل 2000 ،ص06.

[69]. صلاح الدين الجورشي،"الدولة والهوية: أو إشكالية العلاقة بين الديني والسياسي تونس مثالا"، المستقبل العربي،ع.407،جانفي 2013، ص ،69.

[70]. محمد مالكي، "الأسس الدستور ية للجمهورية التونسية"، في: عزمي بشارة (وآخرون)، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص24.

[71]. صلاح الدين الجورشي ، نتائج الانتخابات التونسية وتداعياتها على النموذج الديمقراطي"شؤون عربية،ع.180،(11 ديسمبر2011)،https://arabaffairsonline.com تم الاطلاع يوم 2020/12/09.

[72]. -أحمد عصيد، "هوية السلطة وثوابتها في تدبير ملف الأمازيغية"، وجهة نظر، ع.59، شتاء 2014 ،ص.23 .

[73]. حسين مجدوبي، "مستقبل الملكية العلوية: بين حتمية التحول الديمقراطي أو الزوال"، وجهة نظر، ع59،شتاء2014 ، ص37 .